



Distr.  
GENERAL

ICCD/COP(3)/5/Add.1  
3 August 1999  
ARABIC  
Original: ENGLISH

# اتفاقية مكافحة التصحّر



مؤتمر الأطراف

الدورة الثالثة

ريسي، ١٥-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

البند ٨ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

## تنفيذ الاتفاقية

استعراض التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتقدمة عن التدابير المتخذة للمساعدة في إعداد وتنفيذ برامج العمل، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالموارد المالية التي قدمتها أو تقوم بتقديمها بموجب الاتفاقية

## مذكرة من الأمانة

### إضافة

### المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٢ - ١	أولاً- مقدمة .....
٢	٤ - ٣	ثانياً- التقارير الواردة من البلدان المتقدمة الأطراف .....
٣	١٨ - ٥	ثالثاً- توليفة للمعلومات الواردة في تقارير البلدان المتقدمة الأطراف .....

## أولاً - مقدمة

١- بموجب المقرر ١١/م أ-١ المتعلق بإجراءات تبليغ المعلومات واستعراض التنفيذ، قرر مؤتمر الأطراف ما يلي:

(أ) أن يطلب من البلدان المتقدمة الأطراف تقديم تقارير عن التدابير المتخذة للمساعدة في إعداد وتنفيذ برامج العمل، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بما وفرته أو تقوم بتوفيره من موارد مالية في إطار الاتفاقية؛

(ب) أن يطلب من الأطراف أن تقدم تقاريرها إلى الأمانة قبل ستة أشهر على الأقل من موعد انعقاد الدورة التي سيتم استعراضها فيها؛

(ج) أن يطلب من الأمانة تجميع ملخصات التقارير المقدمة.

٢- وبموجب الفقرة ١ (ج) من المقرر ٢/م أ-٢ والفقرة ٣ من المقرر ٥/م أ-٢، قام مؤتمر الأطراف في دورته الثانية بما يلي:

(أ) قرر أن يدرج في جدول أعمال دورته الثالثة، وعند الاقتضاء دورته الرابعة، استعراضاً للتقارير التي تقدمها البلدان الأطراف المتقدمة عن التدابير المتخذة للمساعدة في إعداد وتنفيذ برامج العمل، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالموارد المالية التي قدمتها أو تقوم بتقديمها بموجب الاتفاقية؛

(ب) أشار إلى وجوب أن تقدّم التقارير طبقاً للإجراءات الواردة في المقرر ١١/م أ-١.

## ثانياً- التقارير الواردة من البلدان المتقدمة الأطراف

٣- أرسلت الأمانة في شباط/فبراير وآذار/مارس وأيار/مايو ١٩٩٩ عدة رسائل تذكير إلى البلدان المتقدمة الأطراف كما دعت ممثل الاتحاد الأوروبي إلى أن يرسل رسائل تذكير إلى جميع الأعضاء في الاتحاد. وأرسلت السويد إسهامها إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر قبل الموعد النهائي المحدد في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٩. وتلقت الأمانة الإسهامات من إسبانيا وألمانيا وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة (الأولية) قبل ٢ تموز/يوليه وتم إدراجها أيضاً في الملخصات التي تم تجميعها.

٤- وأصدر مؤتمر الأطراف بموجب المقرر ١١/م أ-١، تعليمات إلى الأمانة لكي تقوم بتجميع ملخصات للتقارير المقدمة. وقد أدرج هذا التجميع أدناه. وعند عدم توفر الملخص للتقرير أخذ التقرير برمته في الحسبان. وفي حالة كون التقرير يغطي أفريقيا والمناطق الأخرى، فإن تجميع الملخصات لم يأخذ في الاعتبار إلا المعلومات

المتعلقة بالبلدان الأفريقية النامية الأطراف المتأثرة. ونظراً إلى أن معظم التقارير المقدمة قدمت بأشكالها الخاصة، فإنه تعين تقديم الملخصات التي تم تجميعها، باتباع نهج قطري. ولذلك، وبالاستناد إلى التقارير والبيانات الوقائية المقدمة، فمن غير الممكن، حتى الآن، التوصل إلى استنتاجات صائبة عن الاتجاهات المستجدة في مجال تنفيذ الاتفاقية فيما يخص البلدان المتقدمة.

### ثالثاً- توليفة للمعلومات الواردة في تقارير البلدان المتقدمة الأطراف

٥- تتضمن التقارير قدراً كبيراً من المعلومات والبيانات المثيرة للاهتمام، والتي يمكن تصنيفها إلى الفئات الثلاث المبينة أدناه، وذلك حسب كمية المعلومات المقدمة:

(أ) *البيانات التقنية والمالية عن أنشطة التعاون الثنائي مع البلدان الأفريقية الأطراف المتأثرة* التي تتخذ شكل المشاريع والبرامج الجارية التنفيذ في ميادين تتعلق بالتصحر ومكافحة التصحر. كما كشفت التقارير صعوبة البت في أي قدر من أثر المشاريع أو أي جزء من أعمال المنظمات التي تتلقى الدعم ينبغي أن يندرج في الفئة التي تسهم في "مكافحة التصحر"؛

(ب) *المعلومات الخاصة بدعم الجهود المتعلقة بالتصحر التي يضطلع بها مختلف الشركاء* مثل المنظمات غير الحكومية (الشمالية، والجنوبية والدولية) والمؤسسات الأكاديمية (الجامعات والكليات). وقد ورد ذكر الدعم المقدم إلى المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف العاملة في مجال مكافحة التصحر. وأشارت التقارير أيضاً إلى صعوبة قياس الأثر المباشر لمثل هذه الأنشطة على تنفيذ الاتفاقية على المستويين الوطني ودون الإقليمي؛

(ج) *المعلومات الخاصة بالمساعدة المقدمة إلى البلدان النامية وإلى المؤسسات دون الإقليمية والإقليمية لإعداد وتنفيذ برامج العمل لديها*. ولم تقدم دائماً هذه الفئة من المعلومات ذات الأولوية بالتفصيل الذي نص عليه المقرر ٥/م أ-٢. ولم تقدم البلدان المتقدمة إلا معلومات هزيلة عن الأنشطة التي تتلقى الدعم مثل إشارة الوعي، والمحافل الوطنية، والتدريب، وبناء القدرات في إطار برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

كندا

٦- قدمت كندا الدعم إلى بوركينا فاسو ومالي والسنغال في إعداد خطط عملها الوطنية. ووجهت الأولوية في هذه العملية إلى التشاور مع أكثر السكان تأثراً ومشاركتهم، والوعي والعمل على المستوى المحلي. ففي بوركينا فاسو، قدمت كندا المساعدة المالية والتقنية إلى العملية المذكورة، وأدت دوراً مفيداً في المناقشات التي جرت بشأن إنشاء صناديق وطنية في إطار خطة العمل الوطنية وساعدت في وضع منهجية للمؤشرات المستخدمة في قياس نجاح العملية الاستشارية المتعلقة بخطة العمل الوطنية.

٧- وعلى المستوى دون الإقليمي، تلقى برنامج إدارة الموارد ومكافحة التصحر التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل (CILSS)، الذي يساعد في صياغة استراتيجية متعلقة بالتصحر، المساعدة المالية من كندا. كما قدمت كندا الدعم لشتى المبادرات ذات الصلة مثل مشروع تعزيز منظمات المجتمعات المحلية في بوركينا فاسو ومالي والنيجر وتحسين تنسيق المنظمات غير الحكومية على المستويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية. وفي غرب أفريقيا تقوم المنظمة غير الحكومية الكندية "التضامن بين كندا ومنطقة الساحل" بتنفيذ مشروع مبالغ ١٨ مليون دولار كندي تموله وكالة التنمية الدولية الكندية للنهوض بالمجتمع المدني في منطقة الساحل. فضلاً عن ذلك، تركزت حملة إثارة الوعي في مجال وسائل الإعلام على دعم للنشرة الإخبارية "Haramata"، التي تربط صانعي السياسات والممارسين في شرق وغرب وجنوب أفريقيا. فضلاً عن ذلك، تسهم كندا في جميع المنظمات المتعددة الأطراف العاملة في أفريقيا (وكالات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلخ) وكذلك في نادي الساحل، واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي.

#### *المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية*

٨- ترى المملكة المتحدة أن خطط العمل الوطنية المتعلقة بالتصحر في البلدان الشديدة التأثر يمكن أن تصبح جزءاً بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وأنها تسعى إلى إيجاد طرق لتبسيط وترشيد الروابط فيما بينهما. وتؤكد المملكة المتحدة، من خلال خبرتها في أفريقيا، على أن أفضل وسيلة لتخطيط أنشطة التصحر هي اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأنشطة والاستراتيجيات الإنمائية الأخرى، لكن ذلك يجعل من الصعب مراقبة مساهمة الأنشطة المختلفة. ولم تبرم المملكة المتحدة بعد أية اتفاقات للشراكة مع البلدان المتأثرة في أفريقيا لكنها تنوي النظر في أفضل الطرق لدعم خطط العمل الوطنية التي تستند إلى الأولويات التي تحددها البلدان المتأثرة المعنية، بما في ذلك من خلال اتفاقات الشراكة، عند الاقتضاء.

٩- وتقوم بإدارة البرنامج الثنائي لأفريقيا التابع لدائرة التنمية الدولية ست دوائر جغرافية، وبميزانية مخطط لها تبلغ ٤٥٠ مليون جنيه استرليني للسنة المالية الراهنة، أي قرابة ٥٠ في المائة من إنفاق المملكة المتحدة بموجب الترتيبات الثنائية مع البلدان. وبلغ مجموع الالتزامات المتعلقة على وجه التحديد بالأنشطة المرتبطة بالتصحر خلال السنتين الأخيرتين ٥٣,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. كما تقدم المملكة المتحدة الدعم إلى عدد من المنظمات المتعددة الأطراف التي تسهم في تنمية أشد البلدان فقراً، لا سيما في أفريقيا (بما في ذلك الجماعة الأوروبية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للزراعة والتغذية (الفاو) والبنك الدولي) وقد تعهدت بتقديم مبلغ يتجاوز ٢١٥ مليون جنيه استرليني إلى مرفق البيئة العالمية.

١٠- وتشارك دائرة التنمية الدولية على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات في جنوب أفريقيا، في شؤون السياسة الزراعية، والإصلاح الزراعي والحقوق المتعلقة بالأراضي وتعمل في بوتسوانا مع الإدارات الحكومية المعنية مثل خدمات الأرصاد الجوية، والزراعة، والحياة البرية والمنتزهات الوطنية. كما تدعم دائرة التنمية الدولية

بناء القدرات الزراعية، ومبادرات إدارة البيئة في ليسوتو وناميبيا وسوازيلند وقامت بإعداد دراسات استراتيجية فردية تتعلق بالجفاف لملاوي وموزامبيق وزامبيا وزمبابوي. وتركز مشاريع دائرة التنمية الدولية في زامبيا وزمبابوي بصورة خاصة على التأهب للجفاف والتخفيف من حدته. وفي شرق أفريقيا، تقدم دائرة التنمية الدولية الدعم إلى المبادرات التي تُتخذ لتحسين مصادر الرزق للفقراء في الأراضي الجافة في كينيا والصومال، وقامت بتنفيذ مشاريع تتعلق بالإنذار بحدوث الجفاف والاستجابة بتقديم المعونات الغذائية في إثيوبيا وناميبيا والصومال والسودان. وفي شمال وغرب أفريقيا، تقوم دائرة التنمية الدولية بتقديم الدعم إلى الإصلاحات التي تجريها الحكومة في قطاع الزراعة في غانا كما أنها تعمل مع المنظمات الإقليمية (مؤتمر وزراء الزراعة في غرب ووسط أفريقيا، ونادي الساحل/اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ومؤتمر المسؤولين عن بحوث العلوم الزراعية الأفريقية).

#### **فنلندا**

١١- قررت فنلندا مؤخراً تقديم التمويل من خلال مكتب مكافحة التصحر والجفاف إلى البرنامج المتعدد السنوات لتقديم الدعم للتشجيع على تنفيذ الاتفاقية في المنطقة العربية الذي يتضمن أيضاً تقديم الدعم لبدء عمليات وضع خطط العمل الوطنية في بلدين أفريقيين منفردين أو أكثر ولعنصر إقليمي يشمل جميع بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط. وسيتم وضع اتفاق وخطط عمل خلال الجزء الأخير من عام ١٩٩٩. وقد تبلغ تكاليف البرنامج برمته ما يساوي قرابة مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال ثلاث أو أربع سنوات. وفضلاً عن ذلك، قدمت فنلندا الدعم المالي بمبلغ ٤٠٠ ٥٧ دولار من دولارات الولايات المتحدة من خلال أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، لإعداد تقارير وطنية من قبل البلدان الأفريقية في دون الإقليم الذي تعني به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

١٢- وفي عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ قدمت فنلندا، من خلال أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ما مجموعه ٤٠٠ ١٢٧ دولار من دولارات الولايات المتحدة، إلى عملية إعداد برنامج عمل إقليمي لأفريقيا. واستخدمت الأموال في إطار برنامج عمل إقليمي لمكافحة التصحر لدعم حلقات عمل إقليمية موضوعية عن تشجيع زراعة الأحراج واستغلالها وحفظ التربة (عقدت في باماكو في حزيران/يونيه ١٩٩٨) وعن المراعي ومحاصيل العلف (المعقودة في أديس أبابا في آب/أغسطس ١٩٩٨) وعن تشجيع نظم الزراعة المستدامة (المعقودة في نيامي في آذار/مارس ١٩٩٩).

#### **ألمانيا**

١٣- تنفذ ألمانيا حالياً قرابة ١٢٠ مشروعاً ثنائياً في مجال مكافحة التصحر بالمعنيين الضيق والعام، وتستأثر هذه المشاريع بأكثر من بليون مارك ألماني (قرابة ٥٧٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) من مجموع حجم الالتزامات التي تعهدت بها ألمانيا. وأنشئ في عام ١٩٩٥ صندوق خاص بتمويل قدره ٣,٤ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم البلدان الأفريقية الأطراف في إعداد خطط عملها الوطنية. وحتى الآن، تمت الموافقة

على تمويل تسعة بلدان أفريقية تتراوح بمبالغ بين ١٤ ٠٠٠ و ٣١٥ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة وهي: بنن وبوركينا فاسو وتونس وجنوب أفريقيا والسنغال وغامبيا والمغرب وموريتانيا وناميبيا. فضلاً عن ذلك، تم تمويل ثلاثة مؤتمرات إقليمية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من الصندوق الخاص (المؤتمر الوزاري الأفريقي المنعقد في بوركينا فاسو، في عام ١٩٩٧ بمبلغ ٣٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة؛ وحلقة العمل التقنية الثانية لمراكز تنسيق أفريقية مختارة المعقودة في إريتريا، في عام ١٩٩٧ بمبلغ ١١٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة؛ وحلقة العمل التقنية الثالثة لمراكز تنسيق أفريقية مختارة عقدت في ليسوتو، في عام ١٩٩٧ بمبلغ ١١٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة).

١٤- وأصبحت ألمانيا الجهة الموجهة في مالي في عام ١٩٩٥، باعتمادها مهام التنسيق بالنيابة عن الجهات المانحة وتقديم الدعم من خلال الدعم التنظيمي وتقديم مشورة الخبراء والاضطلاع بمهام التشجيع الحافزة، والقيام بصورة مشتركة، مع جميع المانحين المهتمين، بصياغة خطة العمل الوطنية وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وفي بوركينا فاسو وتشاد وجنوب أفريقيا والرأس الأخضر وغامبيا والسنغال وناميبيا يقوم ممثلو ألمانيا في مجال التعاون الإنمائي بدور نشيط في إطار أعمال هيئات التنسيق الوطنية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي تم إنشاؤها في تلك المنطقة. وما زالت عملية إبرام اتفاقات وشراكات في بدايتها في الوقت الحاضر. ففي مالي، حيث قطعت هذه العملية، فيما يبدو، شوطاً كبيراً على وجه الخصوص، تشترك ألمانيا في المداورات التمهيدية حول اتفاقات الشراكة مع الجهات المانحة المهمة.

١٥- ومنذ عام ١٩٩٣، تقدم ألمانيا الدعم إلى منظمات إقليمية مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل (CCILSS) والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي ونادي الساحل ومرصد الصحراء/الساحل (OSS)، بمبلغ إجمالي يقرب من ١٥,٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، مؤدية بذلك دوراً بارزاً في اتفاقات الشراكة، ودعم البرامج، والتخطيط المنسجم، ووضع المؤشرات. كما تسهم ألمانيا في المنظمات المتعددة الأطراف التي تلعب دوراً في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في أفريقيا (مكتب مكافحة التصحر والجفاف وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والبنك الدولي). كما تسهم ألمانيا بنسبة ٢٤ في المائة من التمويل الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للأنشطة المضطلع بها للحد من التصحر وتنفيذ الاتفاقية وتقوم أيضاً بتقديم نسبة تتجاوز ١٠ في المائة من مجموع تمويل مرفق البيئة العالمية البالغ ٣٥٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

#### إسبانيا

١٦- قدمت إسبانيا، من خلال التعاون الثنائي، المساعدات التقنية إلى أنغولا وتونس والجزائر والسنغال وغينيا الاستوائية والمغرب وموريتانيا وموزامبيق وناميبيا، لمكافحة التصحر، ودعم التنمية المستدامة في البلدان النامية، مع التركيز بوجه خاص على مكافحة الفقر وتوليد مصادر بديلة للدخل. وتناولت الأنشطة في أفريقيا مكافحة التصحر، وحفظ التربة والحد من التعرية (٢)، وصون المصادر الطبيعية والدعم المؤسسي (١٦) وصون الموارد

المائية (٥) والحراجة واسترداد المياه من مستجمعات المياه (٣)، والمنتزهات الطبيعية وغيرها من المناطق المحمية (١) والتنوع الحيوي (٦) وبناء القدرات (٣). وتمثل الموارد المالية لهذه الأنشطة في أفريقيا ٢١,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. كما تقدم إسبانيا الدعم إلى أنشطة المركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية بمبلغ ١٤ ٨٠٠ ٠٠٠ بيزيتا.

#### السويد

١٧- قدمت السويد في السنوات العشر الماضية، الدعم إلى ١٠١ مشروع في ١٧ بلداً يقع في المناطق الجافة، كان ١٣ منها في أفريقيا. وخلال عام ١٩٩٨، تم الاضطلاع بأكثر من ٢٠٠ مشروع ونشاط يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في إطار البرنامج العادي للوكالة السويدية للتنمية الدولية. وبلغ مجموع الميزانية لتلك الأنشطة نحو ٣٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وركزت الوكالة السويدية للتنمية الدولية، تقليدياً، على أفريقيا الشرقية والجنوبية من الناحية الجغرافية وعلى حفظ التربة والمياه من الناحية الموضوعية وقامت بتوفير ٤٠٠ ٠٠٠ كرونا إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لعقد حلقات دراسية إقليمية عن المعارف المحلية في مناطق التي تغطيها أعمال الهيئة الحكومية الدولية للتنمية والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي في أفريقيا. لكن السويد تقوم أيضاً بإعداد برنامج في غرب أفريقيا يتمشى مع الاتفاقية. وقد أقامت اتصالات أولية مع ممثلي بوركينافاسو ومالي وكذلك مع منظمة غير حكومية ومع المجتمعات المحلية والمنظمات المتعددة الأطراف لهذا الغرض.

١٨- وتتمثل استراتيجية الوكالة السويدية للتنمية الدولية في إطار تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في دمج المسائل المتعلقة بالأراضي الجافة في الحوار الجاري مع الحكومات كل على انفراد فيما يتعلق باستراتيجية كل بلد. وتقوم الوكالة في الوقت الحاضر، بإعادة النظر في استراتيجيتها للتعاون مع أفريقيا بغية تعزيز فكرة الشراكة بدلا من العلاقة التقليدية بين الطرف المانح والطرف المتلقي. وهذا يعني أنه يتعين على الحكومات المعنية والوكالة أيضاً أن تمنح الأولوية لمسائل الأراضي الجافة وأن تلتفت الأنظار إليها بغية زيادة نصيب الموارد المكرسة لتنفيذ المشاريع المتعلقة بالأراضي الجافة. وبغية زيادة الدعم المقدم للاتفاقية، قامت الوكالة بتوفير منحة قدرها مليون كرونا إلى الآلية العالمية خلال الفترة ١٩٨٩/١٩٩٩.

-----